متن إتحاف القراء
بأصول وضوابط علم الوقف والابتداء

الوقف والابتداء

إسلام نصر السيد سعد الأزهري





متنٌ:

يُنْصَحُ بِحِفْظِهِ

إتحاف القُرَّاءِ

بِأُصُولِ وَضَوَابِطِ عِلْمِ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ

(متنٍ يجمعُ الأصولَ والضوابطَ الكلِّيَّةَ، لعلمِ الوقفِ والابتداءِ)

صَنْعَةُ

خادمِ العلمِ والعلماءِ

إسلامِ بنِ نصر بنِ السيد بنِ سعد الأزهريّ

حفه الله بلطفه الجليّ والخفيّ

تقريظ

فضيلة الأستاذ الدكتور

عبد الكريم إبراهيم عوض صالح

أستاذ التفسير والقراءات وعلوم القرآن
بكلية القرآن الكريم بجامعة الأزهر وعضو
لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف.

فضيلة الشيخ الدكتور

محمد علي أبو الحسن يوسف

مقرئ القراءات العشر
وأستاذ علم الوقف والابتداء





رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

22316/ 2012

الترقيم الدولي:

978-977-90-0225-5

الطبعة الثالثة: (١٤٣٥هـ /٢٠١٣م)



فهرس المحتويات



***   ***

***



تقريظ فضيلة الأستاذ الدكتور

عبد الكريم إبراهيم عوض صالح

أستاذ التفسير والقراءات وعلوم القرآن بكلية القرآن الكريم بجامعة الأزهر، وعضو لجنة مراجعة المصاحف بمجمع البحوث الإسلامية.

الحمدُ للهِ الذي أنزَلَ على عَبدِهِ الكتابَ ولمْ يجعَل لَّهُ عِوَجًا، والصَّلاةُ وَالسَّلامُ على مُحَمَّدٍ النبيِّ المصطَفى العَدنَانِ، و على آلِهِ وصحبِهِ والتابعينَ لَهُم بِإحسَانٍ إلى يومِ الدِّينِ.

وبعدُ...

فيُعتَبَرُ الوقفُ والابتداءُ من أهمِّ الْمَوضوعَاتِ التي لا بدَّ لقارئِ القرآنِ الكريمِ من معرفَتِهَا، ومُرَاعَاتِهَا في قراءَتِه؛ تطبيقًا وامتِثَالًا للتَّدَبُّرِ الذي أُمِرنَا به في قوله: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩ ﴾[ص ٢٩]، **وقوله– عزَّ وجلَّ –** : ﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ٢٤** ﴾ **[محمد ٢٤]**.

إذْ إنهُ حِليَةُ التِّلاوَةِ، وزينةُ القارئ، وبلاغُ التَّالِي، وفهْمٌ للمُسْتَمِعِ، وفخرٌ لِلْعَالِمِ؛ وبهِ يُعرفُ الفرقُ بينَ المعنَيَيْنِ المختَلِفينِ، والنَّقيضَينِ الْمُتَبَاينَيْنِ، والحُكمَينِ الْمُتغَايِرَيْنِ.

ولا بُدَّ للوُقُوفِ وَالِابتِدَاءَاتِ أن تَتَّفِقَ معَ وُجُوهِ التَّفسِيرِ الصَّحِيحِ، واستِقَامَةِ المعنَى، وصِحَّةِ اللُّغَةِ، وما تَقْتَضِيهِ عُلُومُهَا؛ فَلَا يَخْرُجُ القَارِئُ عَلَى وجْهٍ غيرِ مُنَاسِبٍ من التَّفسِيرِ والمعنَى من جِهَةٍ، ولا يُخَالِفُ اللُّغَةَ وَسُبُلَ أَدَائِهَا من جِهَةٍ أُخْرَى.

ونظَرًا للحَاجَةِ الماسَّةِ إلى مَعرِفَةِ فَنِّ **الوَقْفِ والابْتِدَاءِ** والأحْكَامِ المتَعلِّقَةِ بِهِمَا، فَقَد صَنَّفَ فيهِ العُلَمَاءُ مُصَنَّفَاتٍ جَلِيلَةً.

وقد قَرَأَ عَلَيَّ ابنُنَا الْمُقْرِئُ الشَّيْخُ **إسلام بن نصر السيد سعد** مَتْنَهُ في عِلْمِ الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ الْمَوْسُومِ بـ «**إتحاف القُرَّاءِ بِأُصُولِ وَضَوَابِطِ عِلْمِ الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ**» فَوَجدتهُ جَمَعَ شَوَارِدَهُ، وَضَبَطَ أُصُولَهُ وَقَوَاعِدَهُ، مَعَ حُسْنِ التَّرْتِيبِ، وَدِقَّةِ الْعِبَارَةِ، وَجَوْدَةِ الصِّيَاغَةِ، وَوُضُوحِ الأُسْلُوبِ.

فَأَسْأَلُ اللهَ – عزَّ وجلَّ– أن يُسَدِّدَ خُطَاهُ على الحَقِّ، وأن يَجْعَلَهُ من أَهلِ القُرْآنِ – الَّذِينَ هُم أهْلُهُ وَخاصَّتُهُ– وأن يَنْفَعَ بِهِ الإِسلامَ وَالمسلمِينَ.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلم.

قَرَّظَهُ

أ.د عبد الكريم إبراهيم عوض صالح

أستاذ التفسير والقراءات وعلوم القرآن

بكلية القرآن الكريم بجامعة الأزهر ، وعضو لجنة

مراجعة المصاحف بمجمع البحوث الإسلامية.



تقريظ فضيلة الشيخ الدكتور

محمد علي أبو الحسن

أستاذ الدعوة والثقافة الإسلامية، ومقرئ القراءات العشر، والمحاضر في علم الوقف والابتداء بقناة الرحمة الفضائية

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هادي له، وأشهد أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١]. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد...

فإن أصدقَ الحديث كتابُ الله، وخير الهَدْيِ هديُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وشرَّ الأمور مُحْدَثَاتُها، وكلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وكُلَّ بدعةٍ ضَلَالَة، وكلَّ ضَلَالَةٍ في النَّار .

فيُعَدُّ بابُ الوقفِ والابتداءِ بابًا جليلَ القدرِ، بالِغَ الأهمِّيَّةِ، عظيمَ



الشَّأنِ، إذْ لا يَتَأَتَّى لأحدٍ معرفةُ معاني القرآنِ، ولَا استنباطُ الأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ منهُ إلا بمعرفةِ الفَوَاصِلِ.

وهو بابٌ لا غِنَى للمسلمِ عنهُ؛ ذلك أنَّهُ لما كانَ مِنْ غيرِ الممكنِ أنْ يَقْرَأَ القارِئُ السُّورةَ في نَفَسٍ وَاحِدٍ، وَجَبَ اختِيَارُ مَوْضِعٍ يَسُوغُ الوَقْفُ عليهِ، والابتداءُ بما بعدهُ، ويَتَحَتَّمُ أن يكونَ موضعًا لا يُحِيلُ الوُقُوفُ عَلَيْهِ المعنى، وَلا يُخِلُّ بالفَهمِ، وبذلك يَحْسُنُ القَصْدُ، وتَظْهَرُ دلائلُ الإعجَازِ.

ولأهمية هذا الباب: فقد حَثَّ كثيرٌ منَ السَّلَفِ عليهِ، بلِ اشْتَرَطَ كَثيرٌ مِنَ الخَلَفِ عَلى الْمُجيزِ أَلَّا يُجِيزَ إِلَّا بعدَ مَعرِفَتِهِ بالوقْفِ والابتدَاءِ؛ وَلذلكَ رُوِيَ عن عليِّ بنِ أبي طَالِبٍ – رضي الله عنه – أنه سُئِلَ عن قولِهِ – تعالى– ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝٤﴾ [المزمل: ٤]. فقال: «التَّرْتِيلُ تَجْوِيدُ الحُرُوفِ وَمَعْرِفَةُ الوُقُوفِ».

ولَمَّا كانَ أهلُ القُرْآنِ هُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ اعتناءً بِأَمرِ الوَقفِ: كانَ هذا المتنُ في بَابِ الوَقْفِ والابتداءِ المسَمَّى:

«إتحَاف القُرَّاءِ بِأصُولِ وَضَوَابِطِ عِلْمِ الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ»

بإعداد فضيلةِ الشيخِ **إسلام بن نصر السيد سعد**، وَالَّذِي جَاءَ صَغِيرَ الحجمِ، عظِيمَ القَدْرِ، ضَخْمَ الفَائِدَةِ، يَسيرَ الحِفْظِ، وإنَّ هذَا المتنَ ليُذَكِّرُني بِالأَعْلَامِ الأجِلَّاءِ في كلِّ فَنٍّ، والَّذينَ بَذَلوا جُهُودًا ضَخْمَةً في حفظِ العُلُومِ الإسلَامِيةِ في مُتونٍ تَنَاقَلَهَا طلابُ العِلمِ في كُلِّ عَصْرٍ.

هَذَا: وَقَد بذَلَ أخِي الحبيبُ الشيخُ **إسلام** جُهدًا شاقًّا في وضعِ ضوابطِ وقواعدِ الوَقفِ والابتداءِ في هذا المتنِ.

وقدِ اطلعتُ على بَعضِهِ، فوجدتُهُ جَمَّ الفائِدَةِ، عَزِيزًا في بَابِهِ؛ لعدمِ انتشَارِ ذلكَ بينَ مَعَاشِرِ طَلَبَةِ العلمِ.

ولا أملِكُ إلَّا أن أدعُوَ لأخي الحبيبِ **الشَّيخِ إسلام بن نصر الأزهري** أنْ يجزِيَهُ اللهُ خيرَ الجَزَاءِ، وأن يَتَقَبَّلَهُ رَبُّهُ بقبولٍ حَسَنٍ، ويَنْفَعَ به الإسلامَ وأهلَهُ، إنَّهُ وَليُّ ذلك والقادرُ عليهِ.

وصلَّى اللهُ وسلم وبارك على سيِّدِنَا محمدٍ وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ وسلم. آميــن.

وكتبه

راجي عفو مولاه

الدكتور/ محمد علي أبو الحسن يوسف




الجديد
و
الطريف
NEW & EXCLUSIVE

المَقَدّمَةُ

الحمدُ للهِ الذي أنزلَ على عبدِهِ الكتابَ ليكونَ للعالمينَ نذيرًا، والصلاةُ والسلامُ على من بعثهُ ربُّهُ هاديًا ومبشِّرًا ونذيرًا، نبيِّنا محمدٍّ، صلَّى اللهُ علَيْهِ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا.

وبعدُ...

فقدْ أمرَ اللهُ – عزَّ وجلَّ – المؤمنينَ بِتِلَاوَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ وتَدَبُّرِهِ، والتِقَاطِ لَآلِئِهِ النَّفِيسَةِ وَجَوَاهِرِهِ. فقال – جلَّ شأنُهُ – : ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[ص ٢٩] وقال – عزَّ وجلَّ –: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴾ [محمد ٢٤].

وَمِنْ ثَمَّ كانَ البحثُ في القرآنِ وعلومِهِ، واستخراجُ دُرَرِهِ وكنوزِهِ، والتَّنْقِيبُ عن أَسْرَارِ تنزيلِهِ، والكشفُ عن حقائِقِ تأويلِهِ، أجلَّ ما فَنِيَتْ فيه الأعمَارُ، وَكَلَّتْ فيه سَوَاعِدُ الأبرارِ، وأَوْلَى ما أُعْمِلَتْ فيه القَرَائِحُ، وعَلِقَتْ به الأفكارُ اللَّوَاقِحُ.

ولا يتمُّ فهمُ كتابِ اللهِ – عزَّ وجلَّ – فهْمًا صحيحًا؛

لاستخراجِ معانِيهِ إِلَّا إِذَا قُسِّمَتْ فَوَاصِلُهُ وَمَبَانِيهِ.

فكانَ علمُ الوقفِ والابتداءِ علمًا عظيمَ الشَّأنِ، جَلِيلَ الخَطَرِ، به يُفْهَمُ القرآنُ الكريمُ على الوجهِ الصحيحِ.

وقدِ اهتمَّ بهِ العلماءُ غايةَ الِاهتمامِ، فألَّفُوا فيهِ نظمًا ونثرًا، ونَالُوا بذلكَ أَرْفَعَ مقامٍ، وقد وفقَنِي ربِّي - تبارك وتعالى - لِأَنْ أَتَرَسَّمَ خُطَاهُمْ، وَأَحْذُو حَذْوَهُمْ، مع أنَّنِي خَاوِي الوِفَاضِ، بَادِي الِانْفِضَاضِ؛ ولكنِّي أَرَدت خِدْمَةَ كتابِ ربي بما أُوتِيتُ من قُوَّةٍ، مِمَّا مَنَّ بِهِ ربِّي عليَّ وَفتَحَ، فهوَ صاحبُ الهِباتِ والمِنَحِ.

وقد تصفَّحتُ مَا وَقَعَتْ عَيْنِي عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الوقفِ والابتداءِ، الطويلِ منها والمختصرِ، والمنظومِ منها والمنْتَثَرِ، فوجدتُّها صَعْبَةَ الْمَنَالِ، يَعْسُرُ فَهْمُهَا عَلَى المبْتَدئِينَ، فَأَرَدتُّ أَنْ أَجمعَ قَواعِدَ هَذَا الْعِلمِ، وَأَضْبِطَ شوارِدَهُ؛ تَبْصِرَةً لِلْمُبتَدِي، وَتَذكِرَةً لِلمُنْتَهِي، لا سِيَّما وقد رأيتُ كثيرًا من طُلَّابِ علومِ القرآنِ عَزَفُوا عن هذا الْعِلْمِ؛ لصعوبتِهِ، وشدَّتِهِ، فصاروا يقرَءُونَ القرآنَ الكريمَ كَقِرَاءَتِهِمْ لغَيْرِهِ (!) يقفُ عندَ انقِطَاعِ نَفَسِهِ، ويبدأُ من أَيِّ مَكَانٍ يحلُو لَهُ، لا يُراعِي وقفًا ولا ابتداءً، فيخلطُ المعانِي بعضهَا ببعْضٍ، ويُخِلُّ بروَنَقِ

القِرَاءَةِ، وجمالِ الأدَاءِ.

وأيضًا: فإنَّ بعضَ إخواني مِمَّن يقرَءُونَ علَيَّ، كانوا يَحَارُونَ معي فِي تَوجيهَاتِ الوقفِ والابتداءِ، وأنا شَغُوفٌ بِهذَا الْعِلْمِ غَايَةَ الشَّغَفِ، وربَّمَا دفَعَني شِغَفِي إلى عدمِ مُراعاةِ مستَوى الطالبِ الذِي أمامي، فأحيانًا يَقْطَعُ المِلَلُ طَرِيقَهُ علَيْهِ، ويُسرِعُ النِّسيانُ خَطْوَهُ إليهِ ، فأرَدتُ أنْ أجمعَ شَوَارِدَ هَذَا العلمِ، وأحْصُرَ ضوابِطَهُ وقواعدَهُ؛ كي يَسْهُلَ علَى الطَّالِبينَ، ويستَطِيعوا الغَوْصَ فيهِ. فوفَّقَ اللهُ الكريمُ بفضلِهِ ومَنِّهِ، وتَمَّ هذا المتنُ الْمُبارَكُ، الَّذِي جَعَلْتُ عُنْوَانَهُ:

(إتْحَافُ الْقُرَّاءِ بِأُصُولِ وَضَوَابِطِ عِلْمِ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ)

واللهَ أسألُ أن يجعلَ عملِي خالصًا لوجهِهِ الكريمِ، وأن يكتبَ لي ولَهُ القبولَ في الدُّنيا والآخِرَةِ، إنه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

وصلى اللهُ وسلم على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وسلم.

والسلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتهُ.

كتبه

إسلام بن نصر بن السيد بن سعد الأزهري

غفر الله له ولوالديه





البَــابُ الأولُ

الوَقْــــفُ وَالِابْتِــــــداءُ

وفِيــــهِ سبعة ضَوَابِط:

الوقف والابتداءُ

وفيه سبعة ضوابط:

الضَّابطُ الأوَّلُ: الوقفُ قَطْعُ الصَّوتِ زمنًا يُتَنَفَّسُ فيهِ عَادَةً، بِنِيَّةِ استِئْنَافِ القِراءَةِ في الحَالِ.

الضَّابِطُ الثَّاني: الابتداءُ هُوَ اللَّفْظُ بِكَلِمَةٍ مُنْفَصِلَةِ الزَّمَانِ.

الضّابطُ الثَّالثُ: القِرَاءَةُ مَبْنَاهَا عَلَى الوَصْلِ وَلَا يُوقَفُ إلا لِسَبَبٍ.

الضّابطُ الرَّابعُ: لا يَتَأَتَّى لِأَحَدٍ معرفةُ معاني القرآنِ الكريمِ، وفهمُ المرادِ منهُ، إلا بتَعَلُّمِ الوقفِ والابتداءِ؛ فَبِهِ تُقَسَّمُ الْمَباني، وتُفهَمُ المعاني.

الضَّابطُ الخامسُ: علمُ الوقفِ والابتداءِ وَثِيقُ الصِّلَةِ بالتَّفْسِيرِ، والقِرَاءَاتِ وَعُلومِهَا، وعلومِ اللُّغةِ من نحوٍ وبلاغةٍ، وَلَهُ ارْتِبَاطٌ بِعُلومِ الشَّرِيعَةِ من حَدِيثٍ، وفقهٍ، وعقيدةٍ.

الضَّابطُ السَّادسُ: الوُقُوفُ القُرْآنِيَّةُ تُوْفِيقِيَّةٌ

اجْتِهَادِيَّةٌ، يُوَفِّقُ اللهُ لها من شاءَ من عبادِهِ، العَالمينَ بمعاني كتابِهِ.

الضَّابطُ السَّابع: ليسَ في القُرآنِ وَقْفٌ واجبٌ، ولا حرامٌ؛ وإنما يُرْجَعُ في ذَلِكَ إلى اسْتِقَامَةِ المعنى وَاللُّغَةِ.

***   ***

***






البَـابُ الثَّـاني

أقسامُهُ ومذاهِـــبُ القُــرَّاءِ فيهِ

وفــيـــهِ ضَــابِطَانِ:



أقسامُهُ ومذاهبُ القُرَّاءِ فيهِ

وفيهِ ضَابِطَانِ:

الضّابطُ الأَوّلُ: الوقفُ اختيارِيٌّ، واضطِرَارِيٌّ، وانتظاري، واختِبَارِيٌّ؛ فإن وقفَ القَارِئُ عن قَصْدٍ من غيرِ ضرورةٍ مُلْجِئَةٍ، فهو الاختيَارِيُّ، وإن وقفَ بسببٍ: فهو الِاضطرارِيُّ، وإن وَقَفَ لبيانِ أوجهِ الأداءِ: فهو الانتظَارِيُّ، وإن وَقَفَ للتعليمِ فهو الاختِبَارِيُّ.

الضّابطُ الثاني: لِلقُرَّاءِ في الوقفِ مَذَاهِبُ، فابنُ كَثِيرٍ وحمزةُ كانَا يَقِفَانِ حيثُ انقَطَعَ النَّفَسُ، وأَبُو عمرو كَانَ يتعمدُ الوَقْفَ على رُؤُوسِ الْآيِ، وبقِيةُ القُرَّاءِ كَانُوا يُرَاعونَ مَحَاسِنَ الْوَقفِ، ويطلُبُونَهُ حيثُ يتمُّ الكَلَامُ.






الْبَـابُ الثَّـــالِـثُ

أَقْسَـــامُ الْوَقْفِ الِاخْتِيَارِيّ

وَفِيهِ أربعةُ ضوابِطُ:



أَقْسَامُ الْوَقْفِ الِاخْتِيَارِيِّ

وفيه أربعة ضوابط:

الضَّابطُ الأَوَّلُ: كثرةُ تَقْسِيمَاتِ الوقفِ متقاربةُ المقصودِ، وإنِ اختَلَفَتْ ألفاظُهَا.

الضَّابطُ الثاني: الوقفُ الاختِيَارِيُّ: تامٌّ، وكافٍ، وجائزٌ، وحسنٌ، وقبيحٌ.

الضَّابطُ الثالثُ: التَّعَلُّقُ اللفظِيُّ يلزَمُهُ تعلُّقٌ في المعنى وَلَا عَكْس.

الضَّابطُ الرابعُ: قد يكونُ الوقفُ تامًا على تقديرٍ، وكافيًا على آخرٍ ، وحسنًا على ثالثٍ.

***   ***

***



البَــابُ الــرَّابِعُ

الوَقْــــفُ التَّــــــــــامُّ

وفيهِ خَمسةُ ضَوَابط:

الوَقْفُ التَّامُّ

وفيه خمسة ضوابط:

الضَّابط الأوَّلُ: لا يَعرِفُ وقفَ التَّمَامِ إلا نَحْوِيٌّ، عالِمٌ بالتَّفْسيرِ، عالِمٌ بالقِرَاءَاتِ، عالِمٌ باللُّغةِ التي نزلَ بهَا القرآنُ الكريمُ.

الضَّابطُ الثاني: كُلُّ كَلمَةٍ لم تَتعَلَّقْ بِمَا بعدَها لفظًا ولا معنًى فالوقفُ عليها تامٌّ.

الضَّابطُ الثالثُ: يكونُ قبلَ انقِضَاءِ الفَاصِلةِ، وَعِنْدَهَا، وبعدَها. ومواضِعُهُ (غَالِبًا):

* أوَاخِرُ السُّوَرِ.
* أوَاخِرُ القَصَصِ.
* آخرُ صفاتِ أصحابِ السعادَةِ، أوالشقَاءِ.
* قبلَ الأمرِ.
* قبلَ ﴿إِنَّ﴾ الْمُشدَّدَةِ.





* قبلَ "يَا" النِّدَاءِ.

* عندَ انتهاءِ القولِ.

الضَّابطُ الرَّابعُ: الوقفُ اللَّازمُ يَلْزَمُ فِعْلُهُ، ويَقبُحُ تَركهُ، وهو ما لو وُصِلَ طَرَفَاهُ لأَوْهَمَ معنًى غيرَ مُرَادٍ.

الضَّابطُ الخَامِسُ: قَدْ يَكُونُ كَافِيًا، أَوْ تَامًّا؛ إِلا أنَّ وصْلَ اللازمِ يُوهِمُ معنًى غيرَ الْمُرادِ، بخلافِ الآخرَين.

*** ***
***







البَـابُ الخَـامسُ

الـوقـــــفُ الكَـــــافِـــــي

وفيهِ خمسةُ ضَوَابِط:

الوَقْفُ الكَافِي

وفِيهِ خمسةُ ضَوَابِط:

الضَّابطُ الأوَّلُ: الفرقُ بينَ التَّامِّ والكافي دَقِيقٌ؛ إِذْ الاخْتِلَافُ بينَهُمَا هُو تعلُّقُ كُلٍّ منهُمَا بما بعدَهُ في المعنَى أو عَدَمُهُ، وهو أمرٌ نِسبِيٌّ يُرْجَعُ فيهِ إلى الْأَذْوَاقِ في فَهْمِ المعانِي.

الضَّابطُ الثَّاني: كُلُّ كَلمةٍ تعلَّقتْ بما بعدَهَا معنًى لا لفظًا، فالوقفُ عليهَا كافٍ. وَقَد يَتَفَاضَلُ.

الضَّابِطُ الثَّالثُ: مَوَاضعُهُ (غَالِبًا):

* قبلَ مبتدأٍ.

* قبلَ فِعلٍ مستأنَفٍ معَ السينِ أوسوفَ على التَّهدِيدِ.

* قبلَ فعلٍ مستَأْنَفٍ بغيرِ السِّينِ أو سَوفَ.

* قبلَ مفعولٍ لفعلٍ محذُوفٍ.

* قبلَ ﴿إِنْ﴾ الْمُخَفَّفَةِ.

* قبلَ ﴿أَلَا﴾.

* قبلَ النَّفيِ أوِ النَّهيِ.



* قبلَ الابتداءِ بِالشَّرطِ.

* قبلَ الِاستفهامِ، وَعِنْدَ انتِهَائِهِ.

الضَّابِطُ الرَّابِعُ: الوقفُ قبلَ ﴿بَلْ﴾ كافٍ إِذَا كانتْ لِلْإِضْرَابِ، أما إذا كانتْ مقولَ قائِلٍ: فلا يوقَفُ على مَا قبلهَا.

الضَّابِطُ الخَامسُ: إذا تضمَّنَت ﴿أَمْ﴾ مَعنى الاستفهام، أو﴿بَلْ﴾ يوقَفُ علَى مَا قَبلهَا ويُبْدَأُ بهَا. أما إذا وقعت عَدِيلَةً لهمزة الاستفهام أو التَّسْوِيَةِ: فلا يوقف على ما قبلها.



*** *** ***







البَـابُ السَّادِسُ

الـــــــوقفُ الجـــــــــائِزُ

وفِــــيــهِ ضَـــابِطَـان:



الوَقْفُ الجائِزُ

وفيهِ ضَابِطَانِ:

الضّابطُ الأَوّلُ: كُلُّ كلمةٍ تعلَّقَتْ بما بعدَهَا من وجهٍ، ولم تتعَلَّقْ من آخرٍ، ولم يُرَجَّحْ أَحَدُ الوَجهَينِ، فالوقْفُ عليهَا جَائِزٌ.

الضّابِطُ الثّاني: يجوزُ فصلُ المُقَابَلَتَيْنِ وَوَصلُهُمَا؛ إلَّا إذا خِيفَ انقِطَاعُ النَّفَسِ على مَا يُفسِدُ المعنَى، فيجبُ فصلُهُمَا.

*** ***
***





البَابُ السَّابعُ
الوَقــفُ الحَـــــسَـــــنُ
وفِـــيـــهِ ضَـــابِطَان:



الوَقفُ الحسنُ

وفيهِ ضَابطَانِ:

الضّـابطُ الأَوَّلُ: كلُّ كلام تمَّ في ذَاتِهِ، وتعلَّق بما بعدَه لفظًا ومعنًى، فالوقفُ عليه حسَنٌ، وَالبَدْءُ بِمَا بَعْدَهَ قَبِيحٌ.

الضَّابِطُ الثَّاني: رُؤُوسُ الْآيِ فِي نفسِهَا مقاطِعُ، إلَّا أنَّ وصلَ المعانِي بعضِهَا ببعضٍ أَولَى منَ الوقْفِ على رُؤُوسِ الآيِ.

*** ***
***



البَـابُ الثَّـــامنُ

الوقـــــفُ القـــــبــــيحُ

وفيهِ خَمْسَةُ ضُوَابِطَ:

الوَقْفُ القَبيحُ

وفيهِ خَمْسَةُ ضَوَابِطَ:

الضَّابطُ الأَوَّلُ: كلُّ كلامٍ لم يَتِمَّ في ذاتِهِ، بحيث لا يُفْهَمُ منه معنًى، أو يُوهِمُ معنًى غيرَ مرادٍ، فالوقفُ عليهِ قَبيحٌ، ويَحرُمُ صِناعةً. وشرعًا إِذَا تَعَمَّدَهُ.

الضَّابطُ الثَّاني: الكلامُ سِيَاقٌ، وسِبَاقٌ، ولِحَاقٌ، وَانتِزاعُ الكلامِ من سياقِهِ جريمةٌ في حَقِّ المعنَى.

الضَّابطُ الثَّالِثُ: إذا خِيفَ انقِطَاعُ النَّفَسِ، بحيثُ يؤَدِّي إِلى الوقْفِ على ما يَقبُحُ، فيُوقَفُ على معنًى تامٍّ في ذاتِهِ، ويُبدَأُ بِكَلامٍ سَابِقٍ، يَصلُحُ البَدْءُ به.

الضَّابطُ الرَّابعُ: الْوَقْفُ التَّعَسُّفِيُّ: وَقْفٌ يَتَكَلَّفُهُ بَعْضُ الْمُعْرِبِينَ أوِ الْقُرَّاءِ، أَوْ بَعْضُ أَهْلِ الأَهْوَاءِ؛ لِلْإِعْرَابِ.



الضَّابطُ الْخَامِسُ: الوُقُوفُ التَّعَسُّفِيَّةُ تَنْزِعُ الكَلَامَ من سياقِهِ، فَتُخِلُّ بِرونقِ القراءَةِ، وجمالِ الأداءِ، وتُخْرِجُ الكلامَ عن معناهُ الْمُرَاد.

*** ***
***









البَـابُ التَّاسعُ
وقْـــــفُ المُـــــــــرَاقَبَـــــةِ
وفِـــيــــهِ ضَـــابِطَانِ:





وَقْفُ المُرَاقَبَةِ

وَفِيهِ ضَابِطَانِ:

الضَّابِطُ الأَوَّلُ: إذا كانَ بينَ كلِمَتينِ تَرَاقُبٌ، فالوقفُ على أحدِهِمَا يمنَعُ الوقْفَ على الآخَرِ.

الضَّابِطُ الثَّانِي: قَدْ يَتَرَجَّحُ الْوَقْفُ عَلَى أَحَدِهِمَا دُوْنَ الْآخَرِ؛ لِقُوَّةِ وَجْهِهِ، وَدِلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى بِلَا إِيهَامٍ.

***   ***





البَـابُ الـعَـاشِرُ

وقْـــــفُ الرِّوَايَـةِ

وَفيـهِ ضَابِطَانِ:

وَقْفُ الروايَةِ (السُّنَّة)

وفيه ضابطان:

الضَّابِطُ الأوَّلُ: وقْفُ السُّنَّةِ وَارِدٌ في سَبْعَةَ عَشَرَ موضعًا، ولا يوجَدُ أَثَرٌ صحيحٌ، ولا ضعيفٌ، ولا موضوعٌ، دالٌّ على أَنَّ هَذَا مِنَ السُّنَّةِ العَمَلِيَّةِ، أوِ الْقَولِيَّةِ.

الضَّابِطُ الثَّاني: الوقفُ على هذهِ الْمَواضِعِ لَيْسَ لِسُنِّيَّتِهِ؛ بَلْ لِمَا يُبْرِزُهُ من مَعَانٍ. وَهُوَ يَتَأَرْجَحُ بَيْنَ التَّامِّ وَالْكَافِي اللَّازِمَيْنِ، وَالْمُطْلَقَيْنِ.

***   ***

***



البَابُ الحَادِي عَشَرَ
مُــــتَعَلِّــقَاتٌ وَمُتَفَرِّقَاتٌ
وفيهِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ ضَابِطًا:



مُتَعَلِّقَاتٌ وَمُتَفَرِّقَاتٌ

وفيه أربعة عشر ضابطًا:

الضَّابِطُ الأَوَّلُ: كلُّ كلمةٍ تعلَّقتْ بما بعدَهَا لفظًا، وما بعدَهَا من تمامِهَا، لا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا. فَلَا يُفصَلُ بَيْنَ:

* المبتدَأِ وخبَرِهِ.
* المضافِ والمضافِ إليهِ.
* المنعُوتِ والنعتِ.
* الشرطِ وجوَابِهِ.
* المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ.
* أَنَّ،أو كَانَ، أَوْ كَادَ، وأخواتِهِنَّ، وأسمَائِهِنَّ، وأخبَارِهِنَّ.
* طَرَفَيْ أسلوبِ القَصرِ.
* الْمُفَسَّرِ ومفسِّرِهِ.
* الحالِ وَصَاحِبِهَا.
* الْمُمَيَّزِ ومُمَيِّزِهِ.
* المَوْصُولاتِ وصِلَاتِهِنَّ.





* النِّدَاءِ والمُنَادَى.

* القَسَمِ وجَوابِهِ.

* الطَّلَبِ والاستِفْهَامِ وجوابِهِمَا.

* القولِ ومقولِهِ.

* الْمُؤَكَّدِ ومُؤَكِّدِهِ.

* الحرفِ ومُتَعَلِّقِهِ.

* الفِعلِ وَمُتَعَلِّقَاتِه.

الضَّابِطُ الثَّاني: الفَاءُ تَنْصِبُ في جَوَابِ التَّحْضِيضِ، والعَرْضِ، وَالأمْرِ، والنفي، وَالاسْتِفْهَامِ، وَالدُّعَاءِ، وَالنَّهْيِ، والتَّمَنِّي، وَالرَّجَاءِ. فَلا يُوقَفُ عَلَى أَحَدِهَا دُونَ الفَاءِ.

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: يُغْتَفَرُ الفَصْلُ بَيْنَ الجُمَلِ المُتَّصِلَةِ، إِذَا طَالَتْ، وكَانَتْ مَحْكِيَّةً بالقولِ.

الضَّابِطُ الرَّابِعُ: مَعْطُوفَاتُ الكلِمَاتِ لا يُفْصَلُ بينهَا، أما معطُوفاتُ الجُمَلِ فَيَجُوزُ فَصْلُهَا؛ لأنها وإنِ اتَّصَلَت معنًى، فَهِيَ مُنْفَصِلَةٌ لفظًا، إلا إذا كانَ العطفُ بالفاءِ، فالأَوْلَى الوصلُ.

الضَّابطُ الخامسُ: بعضُ كلماتِ القرآنِ تتعلَّقُ بِمَا بعدهَا، إلا أَنَّ الأولى: الوقْفُ عليهَا للبيَانِ.

الضَّابِطُ السَّادِسُ: ﴿أَوْ﴾ حرفُ عطفٍ موضوعٌ لأحدِ الشَّيْئَينِ أوِ الأَشْيَاءِ، فإذا وقعَ بمعنى ﴿بَلْ﴾، وُقِفَ علَى ما قبلَهُ وبُدِأَ بِهِ.

الضَّابِطُ السَّابعُ: إِذَا وَقَعَت ﴿إِذْ﴾ ظَرْفًا، أَوْ مَوقِعَ المُضَافِ، أَو مَفْعُولا لِفعلٍ ذُكِرَ، أو بَدَلا مِنه، فَلا يُبْدَأُ بها. أمَّا إذَا وَقَعَت مفعُولًا لِفِعْلٍ محذوفٍ، جازَ الوَقْفُ علَى مَا قَبْلَهَا، وَالْبَدْءُ بِهَا.

الضَّابِطُ الثَّامنُ: لا يجوزُ الوقفُ على ﴿لا﴾، نافيةً كانت، أو ناهيةً، أو بمعنى "غَيْر"؛ لأنَّها ومَا بعدَها بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الواحدِ.

الضَّابطُ التَّاسعُ: لا يُبْدَأُ بِ ﴿أَن﴾، وَ ﴿لَكِن﴾ الِاسْتِدْرَاكِيَّةِ، مُخَفَّفَتَانِ كانَتَا أو مثقَّلَتَانِ؛ لأنَّهُما تُعَلِّقَانِ ما بعدهمَا بما قبلهُمَا.

الضَّابطُ العَاشِرُ: يجوزُ البدءُ بـ ﴿أَنْ﴾، إِذَا أُوِّلَت ومَا بعدَهَا بِمَصْدَرٍ، وَكَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى

الِابْتِدَاءِ.

الضَّابِطُ الحَادِي عَشَرَ: يجوزُ الوقفُ علَى ما قبلَ ﴿لَكِن﴾، والبدءُ بِهَا بشرطَيْنِ:

١ – أن لا تَسْبِقَهَا وَاوٌ. ٢ – أن يكونَ بعدَهَا جُمْلَةٌ مُسْتَقلةٌ.

الضَّابِطُ الثَّاني عَشَرَ: لا يُبْدأُ بلَامِ التَّعلِيلِ؛ لأَنَّ مَا بعدَها سببٌ لما قبلهَا.

الضَّابطُ الثَّالثُ عَشَرَ: يجوزُ الوقفُ علَى ما قبلَ ﴿حَتَّى﴾، والبدءُ بها إذَا كانتْ ابتِدَائِيَّةً، لا غَائِيَّةً.

الضَّابطُ الرَّابِعُ عَشَرَ: الفصلُ بينَ الأسَالِيبِ، أولَى من وصلِ بعضِهَا ببعضٍ في الأَعَمِّ والأَغْلَبِ.










البَـابُ الثَّـاني عَشَرَ

الِاستِثْـنــاءُ وَ﴿ٱلَّذِى﴾ و ﴿ٱلَّذِينَ﴾

وفِيـهِ ضَابِطَانِ:

الاستثناء والذي والذين

وفيه ضابطان:

الضَّابِطُ الأَوَّلُ: إذا اتَّصَلَ الاسْتِثْنَاءُ امتنعَ الوقفُ على المستثنَى منهُ دونَ المستثنَى، وإذا انقَطَعَ جازَ الفَصْلُ سواءٌ صُرِّحَ بالخَبَرِ، أو لم يُصَرَّحْ.

الضَّابِطُ الثَّاني: كُلُّ ﴿ٱلَّذِى﴾ و ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في القرآنِ، إذَا وقعتْ صدرَ آيَةٍ: يجوزُ وصلُهَا بما قبلَهَا، على أنَّهَا صِفَةٌ، أو بدَلٌ، إلا في أَرْبَعَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا.



البَابُ الثَّـالثُ عَشَرَ

﴿ كَلَّا ﴾ وَ ﴿ بَلَى ﴾

وفيهِ ستة ضَوَابط:



(كَلَّا) وَ (بَلَى)

وفيه ستة ضوابط:

الضَّابِطُ الأَوَّلُ: ﴿كَلَّا﴾ أصلُهَا ‹‹لا›› النَّافيَة، ودخلَتْ عليهَا كافُ التَّشبيهِ، ثم شُدِّدَتْ؛ لِتَخْرُجَ الكافُ عن معنى التَّشبيهِ.

الضَّابِطُ الثَّانِي: وردتْ في ثلاثَةٍ وثلاثينَ مَوْضعًا في خمسَ عَشْرَةَ سُورَةً. كلُّهَا مكِّيَّةٌ.

الضَّابِطُ الثَّالثُ: تأتِي في القرآنِ للرَّدعِ والزَّجرِ، أوِ الرَّدِّ والنَّفيِ، فيُوقَفُ عليهَا ويُبدَأُ بما بعدَها، وتأتي لِلاستِفْتَاحِ، أوبمعنى ‹‹حَقًّا››، أَوْ حَرْف تصْدِيقٍ بمعنى ‹‹نَعَمْ››، فلا يُوقفُ عليهُا.

الضَّابِطُ الرَّابعُ: ﴿بَلَى﴾ حرفُ تصديقٍ يأتي جوابًا لكلامٍ فيهِ جَحْدٌ، فيَنفِه، ويُثْبِتُ نقيضَهُ.

الضَّابطُ الخامسُ: وقعَ في اثنَينِ وعشرينَ مَوْضعًا، في سِتَّ عَشْرَةَ سُورَةً.



الضَّابِطُ السَّادسُ: يُوقفُ عليهِ، ويُبدَأُ بما بعدَهُ، إذا وَقَعَ بعدَهُ جملَةٌ مستَقِلَّةٌ. ويمنع الوقَفُ عليهِ إذا وقعَ قبلَ ‹‹لَكِن››، أو ‹‹قَسَمٍ››، أو ‹‹قَد››، أو كانَ ومَا بعدَهُ مَقُول قَوْلٍ.

***   ***
***




شبكة
الألوكة
www.alukah.net


الجديد
و
الطريف
NEW & EXCLUSIVE



البَـابُ الـرَّابِعُ عَـــشَرَ

"نَعَمْ" و" إِنْ ولَوْ " وأسماءُ الإشَارَةِ

وفيهِ ثلاثةُ ضَوَابِط:



"نَعَمْ" و " إِنْ و لَوْ " وأسماءُ الإشَارَةِ

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابطُ الأوَّلُ: ﴿نَعَمْ﴾ حرفُ تصديقٍ وجوابٍ لِلاستِفهَامِ، وَرَدَ في أربعَةِ مَوَاضِع. يوقَفُ عليهِ في أَوَّلِهَا، وَيُمْنَعُ الوقْفُ فِي بَاقِيهَا.

الضَّابطُ الثاني: ﴿إِنْ﴾ و ﴿لَوْ﴾ أداتَا شرطٍ يوقَفُ علَى مَا قبلهُمَا، ويُبدَأُ بهمَا إذا حُذِفَ جوابُهُمَا، وَدَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُمَا.

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: أسماءُ الإشارَةِ (هَذَا وذَلِكَ وكَذَلِكَ) يوقَفُ عليهَا: إِذَا تَعَلَّقَتْ بِمَحْذُوفٍ، وكانَ بعدَهَا جملةٌ مستقِلَّةٌ.

*** ***







البَـابُ الخـامسُ عَشَرَ
القطع والِابْتِـــــــــدَاءُ
وفِيهِ ثلاثة ضوابط:



القَطْعُ والِابْتِــدَاءُ

وفيه ثلاثة ضوابط:

الضَّابِطُ الأَوَّلُ: القَطْعُ: هوَ الِانْتِهَاءُ مِنَ القِرَاءَةِ وَالِانْصِرَافُ عَنْهَا.

الضَّابِطُ الثَّاني: لا يَقطعُ القارِئُ قراءَتَهُ عِنْدَ مَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ، أَو يُفْهِمُ مَعْنى غَيرَ مُرَادٍ، ولا يُقْطَعُ على جُزءِ آيَةٍ.

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: لا يجوزُ البَدْءُ إلا بِمَا يَفِي الغَرَضَ المقصوُدَ منَ الكَلَامِ، ولا يُوهِمُ خِلافَ المُرَادِ.

***   ***

***



البَـابُ السَّادسُ عَـشَرَ

مَنْهَجِيَّةُ البَحْثِ فِي عِلمِ الوَقفِ والِابتِداءِ

وفِيهِ سبعةُ ضَوَابِطَ:



مَنْهَجِيَّةُ الْبَحْثِ فِي عِلْمِ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ

وَفِيهِ سبعةُ ضَوَابِطَ:

الضَّابِطُ الأَوَّلُ: يُنْظَرُ في الكلمَةِ الْمُرَادُ بحثُها، معَ مُرَاعَاةِ سِيَاقِهَا، وسِبَاقِهَا، ولِحَاقِهَا.

الضَّابِطُ الثَّانِي: تُسْتَقْصَى أقوالُ المفَسِّرينَ في تأويلِهَا، وتأويلِ آيتِهَا، معَ بَيَانِ اختلافِهِم، والتَّرجيحِ بينهُم بما يقتَضِيهِ السِّيَاقُ، والسِّباقُ، واللِّحاقُ، حسْبَ القَوَاعِدِ المُقَرَّرَةِ في أصولِ التَّفسيرِ.

الضَّابِطُ الثَّالثُ: الاِطِّلاعُ عَلَى مَا فِي الكَلِمَةِ من أَوْجُهٍ إِعْرَابيَّة، وَمَا فِي الآيَةِ من أَوْجُهٍ بَلَاغِيَّةٍ، فِإذَا تَعَدَّدَت الأَوْجُهُ الإعْرَابِيَّةُ = رُجِّح بَيْنَهَا، إِذَا احْتِيجَ إِلَى ذَلِكَ.

الضَّابِطُ الرَّابِعُ: تُرَاعَى القِرَاءَاتُ الْوَارِدَةُ في الكلمَةِ، أوِ الآيَةِ، فإن كانَ للقراءَةِ تأثِيرٌ علَى الوقفِ وَجَبَ البَيَانُ، وإِلَّا فَلَا دَاعِيَ لِذِكرِهَا.



الضَّابطُ الخامسُ: دَرَاسَةُ الآيَةِ تَفْسِيرِيًّا وَلُغَوِيًّا، فِي ضَوْءِ أُصُولِ وَقَوَاعِدِ الوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ.

الضَّابِطُ السَّادسُ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الوقفِ المُستَنبَطُ بعدَ البَحثِ غَيْرَ معارِضٍ لِقَوَاعِدِ اللُّغةِ، أو التَّفسيرِ.

الضَّابِطُ السَّابعُ: مُرَاجَعَةُ كُتُبِ الوَقْفِ والابتِدَاءِ، مَعَ المُقَارَنَةِ، وَمُنَاقَشَةِ الْأَئِمَّةِ، إِذَا اقْتَضَى الْأَمْرُ.









الخَـــــاتِمَـــةُ

الحمدُ للهِ الذي بِنعمَتِهِ تَتِمُّ الصَالِحَاتُ ، والصَّلَاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ الكائِنَاتِ محمَّدٍ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وعلَى آلِهِ وصحبِهِ وسَلم ـ.

وبعدُ...

فهذِهِ أُصولُ وضوابطُ علمِ الوقفِ والِابتِدَاءِ، وفَّقَنِي الكريمُ بِمَنِّهِ فحَرَّرْتُهَا، وبَيَّنْتُهَا، لِيَتَسَنَّى لِلْقَارِئِ الِاطِّلَاعُ علَى هَذَا العلمِ، وَسَبْرُ أَغْوَارِهِ؛ كي يُعِينَهُ علَى فَهْمِ كِتَابِ اللهِ – عزَّ وجلَّ – فَهْمًا صَحِيحًا.

ونَصيحَتِي لإخوَانِي أنْ يَحفظوهُ، وَيَفْهَمُوا مَعَانِيهِ؛ لِيكونَ عونًا لهُم علَى معرِفةِ الوقفِ والابتدَاءِ في القُرآنِ الكَريمِ.

وَرَجَائِي من رَبِّي الكَرِيمِ، الَّذِي تفضَّلَ عليَّ بما كَتَبْتُ: أن يجعلَهُ خالصًا لوجْهِهِ الكَرِيمِ، وأنْ يعْصِمَنَا ـ وَالنَّاظِرَ فيهِ، ومَنْ دَعَا لِي ـ منْ شُرُورِ أنفُسِنَا، ومِنْ سَيِّئَاتِ أعمَالِنَا.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كتبه حامدا ومصليا

إسلام بن نصر بن السيد بن سعد الأزهري

حفه الله بلطفه الخفي

وكان الانتهاء من تبييض صفحات هذا المتن

صبيحة الجمعة ٦/ شوال/ ١٤٣٣هـ

الموافق ٢٤/٥/٢٠١٢م.

Khademelelm_999@yahoo.com

إجـــــــــازة
في متن
إِتحَافِ القُرَّاءِ بِأصُولِ وَضَوَابِطِ عِلْمِ الوَقْفِ وَالِابْتِدَاء

الحمدُ لله الذي أنزلَ على عبدِهِ الكتاب، تَبْصِرَةً لأولي الألباب، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ خيرِ مُرْسَلٍ بأفضلِ كتابٍ، ورضىَ اللهُ عن صحابَتِهِ الأطهارِ الأنجَابِ، والتابعينَ لهم بإحسانِ إلى يومِ المَآبِ.

وبعدُ...

فقد جاءَني أخي:

وقرأَ عليَّ متنَ: ﴿إتْحَافِ الْقُرَّاءِ بِأُصُولِ وَضَوَابِطِ الوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ﴾.

وهو من جمعي وتأليفي، واستجازني فأجزتُهُ (حفظًا – سماعًا مني – قراءةً منهُ – مناولةً)، وما مثلي يصلُح لذلكَ، واللهُ المستعانُ!

وأوصيهِ بإتقانِ ما اشتملَ عليهِ من معانٍ، وأن يبذُلَهُ لطالِبِيهِ، ويعينَ على ذوي الرَّغبَةِ في خَاطِبِيهِ.

وأرجو أن لا ينساني، ووالديَّ، وأهلي، وشيوخي، وجميعَ المسلمينَ في صالح دعائه.

المجيز:
إسلام بن نصر بن السيد بن سعد الأزهري

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

